نسخة معدلة ومحدثة

ملخص ورقة موقف

الآثار الاقتصادية المتوقعة لأزمة فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني

خلال العام 2020

سلطة النقد الفلسطينية

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

نيسان 2020

حقائق عامة

- على خلاف الصدمات السابقة، الأزمة الحالية هي الأولى من نوعها التي تتعرض لها فلسطين في تاريخها المعاصر. فالأزمة الحالية أزمة صحية، انتقلت إلى الاقتصاد الحقيقي، ومن ثم إلى القطاع المالي. ويتوقع أن يكون لها تداعيات وانعكاسات على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
- يتضح منذ بداية الأزمة في فلسطين أن هناك إدارة جيدة وناجحة لهذه الأزمة، تكاتفت فيها جميع الأطراف، الحكومية وغير الحكومية، لمعالجة ما تخلفه من تبعات اقتصادية واجتماعية، وحماية الاقتصاد الوطني بمكوناته وشرائحه المختلفة، وبما يمهد الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة.
- أثبتت التجربة أن الاقتصاد الفلسطيني قادر على التعامل مع الأزمات والتكيف معها، فعلى الرغم تعدد الصدمات، السياسية والاقتصادية، التي تعرض لها الاقتصاد، والتي كان آخرها أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي في العام 2019، إلا أن الأداء الاقتصادي لم يشهد انكماشاً كبيراً سوى في حالات قليلة جداً، وتحديداً خلال فترة الانتفاضة (2000-2002)، لكن في المقابل تسبب هذه الأزمات في تذبذب واضح في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

جدول 1: أداء الاقتصاد الفلسطيني، سنوات مختارة

السنة	2000	2001	2002	2006	2014
معدل النمو (%)	8.6-	9.3-	12.5-	1.0-	0.2-

- يجب ألا يغيب عن الأذهان أن الاقتصاد الفلسطيني كان في حالة من التباطؤ قبل ظهور جائحة كورونا، حيث تباطأ النمو من 8.9% في العام 2016، وإلى 1.4% في العام 2017، إلى 1.2% في العام 2018، إلى 0.9% في العام 2019.
- لكن، التنبؤات التي نُشرت في نهاية العام 2019، كانت تشير إلى أن العام 2020 سيشهد تسارعاً في النمو إلى نحو 2.4%. غير أن ظهور جائحة كورونا قلبت هذه التوقعات. ويبقى السؤال، إلى أي حد أثرت هذه الجائحة على الاقتصاد الفلسطيني؟

الاقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا

منذ البدايات الأولى لظهور جائحة كورونا في مدينة بيت لحم، تم إعلان حالة الطوارئ، تبعها اتخاذ الحكومة لمجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من انتشار هذه الجائحة. وكل التوقعات تشير إلى أن آثار هذه الجائحة ستطال مختلف مناحي حياة المواطن الفلسطيني. غير أن حدة هذه الآثار ستختلف بحسب الفترة الزمنية المتوقعة لاستمرارها.

وربما يكون من المبكر في هذه المرحلة التكهن بحجم الضرر الذي ستخلفه هذه الجائحة، فهي لا تزال مستمرة، ومن غير الواضح لغاية الآن كيف سيكون شكل الأوضاع وماذا يعني ذلك بالنسبة للاقتصاد. لكن المؤكد أنه كلما طال أمد إغلاق المؤسسات الاقتصادية تزايد حجم الضرر على الاقتصاد، جراء الهبوط الحاد المتوقع في العرض والطلب على حد سواء.

ومع ذلك، قامت سلطة النقد بإجراء تقديرات أولية لحجم الضرر المتوقع، وقد تم تعديل هذه التقديرات أكثر من مرة تبعاً لتطورات ومستجدات الوضع. وقد بنيت تقديرات سلطة النقد وفق إثنين من السيناريوهات، التي استمدت فرضياتها من التصريحات والإجراءات التي أُعلن عنها من قبل الجهات الرسمية في الدولة، إلى جانب بعض الإجراءات المُعلن عنها من قبل الجانب الإسرائيلي والتي لها تأثير على الوضع الفلسطيني (مثل الإجراءات المتعلقة بالعمالة الفلسطينية، والحركة التجارية).

- **السيناريو الأول: استمرار الأزمة لمدة أربعة شهور (من آذار حتى حزيران).**
- **السيناريو الثاني: استمرار الأزمة لمدة ستة شهور (من آذار وحتى آب).**

فرضيات السيناريوهات:

تم الاستناد في بناء هذه السيناريوهات على الافتراضات التالية:

- توقف القطاع السياحي بشكل كامل وإغلاق المواقع السياحية بكافة أنواعها، وإغلاق الفنادق ومراكز إقامة السياح، ومغادرة كافة السياح للمناطق الفلسطينية، وإلغاء الحجوزات السياحية.
- إغلاق جزئي للمطاعم، وإغلاق المقاهي والنوادي الرياضية بشكل كلي.
- إغلاق المدارس والجامعات وكافة المؤسسات التعليمية ولكافة المراحل.

- إجراءات الحكومة فيما يتعلق بتقليل الحركة بين المحافظات إلى الحد الأدنى، ومنع حركة الباصات، بالإضافة إلى إجراءات حظر التجوال في بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا. وكذلك أيضاً منع العمالة الفلسطينية من التوجه إلى المستوطنات وإسرائيل.

- انخفاض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل وكذلك من قبل الحكومة الفلسطينية بشأن هؤلاء العمال للحد من انتشار الفيروس. يشار على أن إسرائيل قد أعلنت في هذه السياق عن حزمة من الإجراءات، منها منع دخول العاملين الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة؛ كما تم اتخاذ قرار بمنع العاملين من مغادرة مكان عملهم لمدة شهر و/أو شهرين طبيعة العمل والقطاع؛ وكذلك تم الطلب من المشغل الإسرائيلي توفير أماكن ملائمة لمبيت العمال. ويضاف على ذلك قرار الحكومة الفلسطينية بمنع دخول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في المستوطنات، إلى جانب الطلب من العمال في إسرائيل بترتيب أوضاعهم أما المبيت أو التوقف عن العمل. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تراجع العمالة الفلسطينية في إسرائيل بنحو 20% خلال الربع الثاني 2020، ونحو 65% خلال الربع الثالث من العام نفسه.

- انخفاض ملحوظ في حجم التجارة الخارجية نتيجة للحالة العالمية، والإجراءات المتخذة محلياً كإغلاق المعابر والحدود مع العالم الخارجي.

- إعفاء الأمهات العاملات من الذهاب للعمل مع استمرار دفع أجورهن.

- زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع الرعاية الصحية نتيجة زيادة الإجراءات المتخذة والإجراءات الاحترازية المتبعة من قبل الحكومة لمكافحة انتشار هذا الوباء.

- إجراءات سلطة النقد لتوفير سيولة إضافية للمصارف، من خلال تأجيل الأقساط الشهرية المستحقة على كافة المقترضين للأشهر الأربعة القادمة، وللمقترضين من القطاع السياحي للأشهر الستة القادمة، مع إمكانية تمديد هذه الفترات.

- إجراءات التخفيف التي أعلنت عنها الحكومة الفلسطينية مؤخراً (في شهر نيسان)، مما يوحي بأن الأوضاع تتجه نحو الانفراج وليس التشدد. وهذا توجه لدى العديد من الدول حول العالم.

نتائج التنبؤات:

يمكن النظر إلى هذه النتائج على مستويين: على المستوى الربعي، وعلى المستوى السنوي.

فعلى المستوى **الربع سنوي**، من المتوقع وفقاً إلى **السيناريو الأول** أن يتراجع النمو الاقتصادي بنحو 5.1% خلال الربع الأول من العام 2020 مقارنة مع نفس الفترة من العام 2019، خاصة وأن هذا الجائحة قد ظهرت في الشهر الأخير فقط من هذا الربع.

ومع تزداد حدة الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها خلال الربع الثاني من العام 2020 من قبل الحكومة الفلسطينية وإسرائيلية على حد سواء، خاصة فيما يتعلق بالعمال الفلسطينيين في إسرائيل. يتوقع تراجع النمو الاقتصادي بنحو 18.8% خلال الربع الثاني 2020 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. وما يرافق ذلك من تزايد في حجم الإنفاق الحكومي وتفاقم العجز في ظل تراجع الإيرادات؛ وارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة جراء انخفاض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل؛ مع أثر محدود على معدلات التضخم نتيجة تراجع الطلب.

أما على **المستوى السنوي**، فيتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي بنحو 5.2% خلال العام 2020. وهذه النسبة تقل بحوالي 7.6 نقطة مئوية عن النسبة التي كان من المفترض أن ينمو بها الاقتصاد وفق التنبؤات السابقة والبالغة 2.4%. وأن تبلغ قيمة الخسارة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 1.2 مليار دولار، تعادل نحو 7.2% من قيمة الناتج المحلي (لينخفض إلى حوالي 14,949 مليون دولار)، متأثراً بتراجع الاستهلاك الخاص والاستثمار بنحو 6.1% و11.3% على التوالي، إلى جانب تراجع الصادرات بنحو 25%، والواردات بحوالي 19%.

أما على صعيد الأنشطة الاقتصادية، فيتوقع يشمل التراجع معظم الأنشطة الاقتصادية، كالصناعة بحوالي 4.0%، والإنشاءات بحوالي 5.4%، والتجارة بنسبة 3.0%، وبقيمة القطاعات الأخرى في حدود 7.2%.

كما يتوقع أن تمتد آثار هذا السيناريو لتطال القطاع المصرفي، إذ يتوقع أن يطرأ تراجع في الائتمان الممنوح بنحو 2.9%، مقابل تراجع أقل حدة في حجم الودائع وبنحو 2.1%، وذلك جراء توقف مصادر الدخل بشكل كلي أو جزئي للعديد من المواطنين، إلى جانب حالة الخوف من احتمالية إغلاق المصارف كما حدث في بعض الدول المجاورة. مع أن تعليمات سلطة النقد واضحة بهذا الخصوص (تعمل المصارف وفق حالة الطوارئ).

أما بالنسبة **للسيناريو الثاني**، والذي يعتبر أكثر تشدداً، حيث يتوقع استمرار الأزمة والإجراءات المتعلقة بها لستة أشهر (من آذار حتى آب). ففي ظل هذا السيناريو من المتوقع تراجع النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث بنحو 13.5% مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. مقابل تراجع سنوي بنحو 8.5%. وهذه النسبة تقل بحوالي 10.7 نقطة مئوية عن النسبة التي كان من المفترض أن ينمو بها الاقتصاد وفق التنبؤات السابقة والبالغة 2.4%. وأن تبلغ قيمة الخسارة المتوقعة في الناتج المحلي حوالي 1.7 مليار دولار، تعادل نحو 10.5% من قيمة الناتج المحلي (لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 14,421 مليون دولار)، على إثر تراجع كل من الاستهلاك الخاص بنحو 10.0%، والاستثمار بأكثر من 20%، إلى جانب تراجع الصادرات بنحو 25%، والواردات بحوالي 19%. كما يتوقع أن يكون لهذا السيناريو تأثير كبير على معدلات البطالة نتيجة للإجراءات المتخذة بحق العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

أما على صعيد الأنشطة الاقتصادية، فيتوقع أن يستمر التراجع في معظمها، حيث يتوقع تراجع قطاع الصناعة بنحو 6.7%، والإنشاءات بحوالي 9.5%، والتجارة بنسبة 4.2%، وبقيمة القطاعات الأخرى في حدود 11.8%.

وعلى مستوى القطاع المصرفي، يتوقع أن يتراجع في الائتمان الممنوح بنحو 9.1%، مقابل تراجع أقل حدة في حجم الودائع وبنحو 5.7%.

جدول 2: الخسائر الاقتصادية المتوقعة جراء جائحة كورونا

	السيناريو الأساس		السيناريو الأول			السيناريو الثاني		
	القيمة (مليون دولار)	نسبة مئوية	القيمة (مليون دولار)	نسبة مئوية	قيمة الخسائر	القيمة (مليون دولار)	نسبة مئوية	قيمة الخسائر
الناتج المحلي الإجمالي	16,120.7	2.4	14,948.9	-5.2	1,171.8	14,420.5	-8.5	1,700.2
على مستوى الإنتاج (القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية)								
القطاع الزراعي			1,103.0	1.1		1,092.7	0.1	
القطاع الصناعي			1,971.9	-4.0		1,915.8	-6.7	
قطاع الإنشاءات			849.5	-5.4		813.1	-9.5	
قطاع التجارة			3,272.5	-3.0		3,231.1	-4.2	
أخرى*			7,752.0	-7.2		7,367.7	-11.8	
على مستوى الإنفاق على الناتج المحلي								
الاستهلاك الخاص	14,445.9	2.2	13,277.5	-6.1		12,728.4	-10.0	
الاستهلاك العام	3,187.1	2.3	3,203.7	2.8		3,216.3	3.2	
الاستثمار	4,295.3	2.3	3,725.4	-11.3		3,306.5	-21.2	
الصادرات	2,681.5	2.2	2,228.0	-15.1		1,956.2	-25.4	
الواردات	8,489.1	2.2	7,485.7	-10.5		6,786.9	-18.9	
القطاع المصرفي								
الودائع	14,105.5	5.4	13,107.6	-2.1		12,628.1	-5.7	
القروض	9,905.3	9.6	8,777.3	-2.9		8,216.6	-9.1	

* تشمل قطاعات الإنتاج الخدمي والخدمات والإدارة العامة والدفاع والضرائب على الواردات

أثر إجراءات سلطة النقد في تخفيف حدة الأزمة

رغم أن قدرة سلطة النقد على التدخل محدودة مقارنة بما قامت وتقوم به البنوك المركزية الأخرى في ظل عدم وجود عملة وطنية، وعدم توفر كامل أدوات السياسة النقدية وبرامج التيسير الكمي. ومع ذلك فإن سلسلة الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد منذ منتصف شهر آذار كانت كفيلة بتوفير سيولة إضافية للمصارف بنحو 1.5 مليار دولار على مدار الأشهر الأربع القادمة، والتي مما لا شك فيه أسهمت في التخفيف من حدة الضرر من جهة، وفي الإبقاء على استمرارية بعض الأنشطة الاقتصادي من جهة ثانية، وذلك من خلال استهداف هذه الإجراءات للمجالات التالية:

1. القطاع الصحي، من خلال توجيه المبالغ المخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدعم قطاع الخدمات الصحية. يُشار إلى أن القطاع المصرفي قد قام خلال الأيام الأولى لظهور هذه الجائحة في فلسطين بتقديم مساعدة عاجلة لوزارة الصحة بقيمة 5 ملايين دولار.
2. شبكات الأمان المالي والاجتماعي، وذلك من خلال تأجيل الأقساط الشهرية (الدورية) لكافة المقترضين للأشهر الأربع القادمة، وللمقترضين من القطاع السياحي والفندقي للأشهر الست القادمة مع إمكانية تمديدها. إضافة إلى تمديد سقوف بطاقات الائتمان والسقوف الممنوحة للإفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأوضاع الاقتصادية.
3. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وذلك من خلال توجيه الائتمان الجديد لهذه المشاريع، ومنح سقوف مؤقتة للعملاء بهدف الحفاظ على استمرار دورة الأعمال.
4. استعداد سلطة النقد لتوفير السيولة الليلية اللازمة لمساعدة المصارف في حالات الطوارئ.
5. حرص سلطة النقد على الاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية لضمان استمرارية دورة الأعمال في الاقتصاد، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للمواطنين طيلة فترة الأزمة، وذلك استناداً إلى خطط الطوارئ واستمرارية العمل المتاحة لدى المصارف والحفاظ على استمرار الوظائف الحرجة.

6. دعوة القطاع المصرفي إلى مزيد من المساهمات للتخفيف من حدة الأزمة من خلال البرنامج المزمع إنشائه لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مما لا شك فيه أن الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد كانت ذات أثر فعال، وأسهمت في التخفيف من حدة ووقع أثر هذه الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني.

وفي هذا السياق تشير التقديرات إلى أن هذه الإجراءات قد أسهمت في التخفيف من حدة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي وفق السيناريو الأول من نحو 5.2% إلى نحو 2.1%. ومن نحو 8.5% إلى 5.9% وفق السيناريو الثاني.

جدول 3: أثر إجراءات سلطة النقد في التخفيف من الخسائر الاقتصادية المتوقعة جراء جائحة كورونا

	السيناريو الأساس		السيناريو الأول			السيناريو الثاني		
	قيمة (مليون دولار)	نسبة مئوية	قيمة (مليون دولار)	نسبة مئوية	قيمة الخسائر	قيمة (مليون دولار)	نسبة مئوية	قيمة الخسائر
الناتج المحلي الإجمالي	16,120.7	2.3	15,427.4	-2.1	691.7	14,835.5	-5.9	1,283.6
الاستهلاك الخاص	14,445.9	2.2	13,840.2	-2.1		13,236.1	-6.4	
الاستهلاك العام	3,187.1	2.3	3,203.7	2.8		3,216.3	3.2	
الاستثمار	4,295.3	2.3	3,917.8	-6.7		3,549.9	-15.5	
الصادرات	2,681.5	2.2	2,228.0	-15.1		1,956.2	-25.4	
الواردات	8,489.1	2.2	7,762.3	-7.2		7,123.0	-14.9	
القطاع المصرفي								
الودائع	14,105.5	5.4	13,388.8	0.0		12,878.1	-3.8	
القروض	9,905.3	9.6	9,106.4	0.7		8,500.4	-6.0	